للجمهور او الجارة فبان مضمرة وجوز الكوفيه اظهارها ومتعين الاولى
بعد اللام والثانية قبلها وترجح مع اظهار ان وانكر الكوفية
كونها جارة وقوم كونها ناصبة ولا تفيد الناصبة علة ولا تنصرف
بل تجر باللام وتجوز تاخير معلولها والفصل بلا النافية وما الزايدة
وبهما لا بغيرذلك وجوزه الكسائي بمعمول وقسم وشرط لا اصح
ولا عمل لابن مالك وولده وتعمل ولا يقدم معمول منصوبها
ولا على المعلول في الاصح وجوز الكوفيه والمبرد النصب بكما
إذن الجمهور انها حرف بسيط وقال الخليل من إذا أن والوندي
إذا ان وقوم اسم وانها تنصب بنفسها لا بأن مضمرة وتليها
جملة اسمية وخبر ذي خبر وانما تنصب مستقبلا وليها مصدرة
والرفع حينيذ لغية انكرها الكوفية فان وليت عطفا قل النصب
او ذا خبر امتنع وجوزه هشام بعد مبتدا والكسائي بعد
اسمي ان وكان وتفصل بقسم حذف جوابه ولا النافية وجون
ابن باشاذ بندا ودعا وابن عصفور والابذي بظرف والكسائي
وهشام والفراء بمعمول ثم اختار الرفع والكسائي النصب وجوز
تقدمه مع العمل ودونه والفراء بطله ولا نص للبصرية قال
ابو حيان ومقتضى قواعدهم المنع ومعناها قال سيبويه الجواب
والجزا قال الشلوبين دايما وابو علي غالبا واهملها لغة ولا تحذف
معمول ناصب دونه ولا دليل على الاصح مسئلة تنصب ان
مضمرة لزوما بعد لام الجحود المؤكدة وليست لام كي على الصحيح
وهي المسبوقة بكون ماض لفظا او معنى منفي بما او لم قيل او اخوات

كان

كان قيل او ظن قيل او كل فعل وحذف الخبر معها حتما غالبا
وزعم الكوفية النصب بها لمد خولها الخبر وهي زايدة للتاكيد
وتغلب بقيامها مقام ان والفهري لا يرفع مدخولها ضمير
السبي وجوز قوم اظهار ان مع حذفها وقوم دونه ولا يلي مفردا
وبعد حتى الجارة وزعمها الفراء غيرها والنصب بها والكسائي
بها والجر بالى مضمرة جوازا وقوم ناصبة جارة بنفسها تشبيها
بان والى وعليها يجوز اظهار ان وعلى الاصح قد تظهر مع معطوف
منضو بها ومعناها كي او الى قال الخضراوي وابن مالك او
الا وانما تنصب مستقبلا وجوبا ان كان حقيقة والا فجوازا
وترفع الحال او المؤول كذلك بان يكون مسببا عما قبلها فضلة
صالحا لحلول الفا محلها والاصح تعين النصب مع فعل غير موجب
وقلما لا كثر ما وطال ما وربما وجوز الكسائي رفع مستقبل غير
مسبب ونصب حال مسبب والنصب بها مطلقا لغة ولا تفصل
وجوزه الاخفش وابن السراج بظرف وشرطا ماض وهشام بقسم
ومفعول وجر والاخفش وابن مالك تعليقها وبعد او لمعنى
الى ان او الا ان وقيل النصب بها وقيل بالخلاف ولا تفصل خلافا
للاخفش وبعد فا السبب جوابا لامر خلافا للشذوذ
لاسم فعل وثالثها ان اشتق من مصدر او لنهي او دعا بفعل
اصيل موافقه قال الكسائي او خبر او لا ستفهام مطلقا وقيل
ان لم يكن عن المسند اليه وقيل ان لم يتضمن وقوع الفعل
فان اخبر عن تاليه بغير مشتق وجب الرفع او سبقه ظرف جاز

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)